

التعهيم والاطر

لقد ظل « مبدأ » التعهيم يشكل المظهر الرئيسي لمشكل التعليم منذ الاعلان عن الاستقلال الى اليوم . وكما اكثنا ذلك من قبل فان هذا « المبدأ » لم يكن سوى ترجمة لواقع فرض نفسه ، واقع الضغط الشعبي العايل الذي مارسته الجماهير الشعبية بكيفية فعالة ، غداة الاستقلال ، ولسنوات عديدة ، على السلطات الحاكمة ، من اجل توفير المقادير اللازمة لقبول « جميع » الاطفال الذين كانوا يومئذ في سن الدراسة ... لقد أصبح تعليم التعليم اذن ، مطلبا شعبيا ملحا ، لم تفرضه الدعاية السياسية او الحزبية — التي من طبيعتها ان تكون محدودة النطاق في بلاد مختلفة كبلادنا — بقدر ما فرضته تطور العلاقات الطبقية والصراعات الاجتماعية ، الشيء الذي اعطى لهذا المطلب دلالة خاصة لم تخف ابعادها الاجتماعية والسياسية ، على السلطة الحاكمة والنخبة « المسيرة » يومئذ .

والحق انه على الرغم مما قد يكون هناك من دعاية سياسية ، ذات خلفيات ايديولوجية معينة ، حاولت ان تستغل الموقف لهذا الغرض او ذاك ، فان مشكل التعهيم قد فرض نفسه — على الاقل في السنوات الثلاث الاولى من الاستقلال — كقضية وطنية لم يكن في مستطاع اي كان ، التقليل من

شأنها ولا التفاس عن المساهمة في حلها ، ولو بمجرد ابداء الرأي وتقديم المشاريع .. ودون اللجوء الى « محكمة التوايا » ، يمكن التاكيد بدون تردد، ان الجميع كان مقتنعا بضرورة حل هذا المشكل المقائم في اتجاه ارضاء المطامع الشعبية ، ولو بكيفية نسبية ومؤقتة .

نعم ، لقد كان هناك ، يومئذ ، من لم يتردد في ابداء تخوفه من « خطر » تعميم التعليم بهذا الشكل العام الشامل ، ولكن العناصر الوطنية والتقدمية التي كانت آتت تحمل بعض مراكز المسؤوليات ، لم تتردد من جهتها في المبادرة الى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنمية هذه الرغبة الشعبية الجامحة ، بل هذه الضرورة الوطنية الملحة . وهكذا فتحت ابواب المدارس لاكبر عدد ممكن ، واتخذت من التدابير المادية ما مكنتها من الشروع فعلا في تعميم التعليم على اوسع نطاق . لقد كان التصميم الثنائي 1958 — 1959 اول خطوة في هذا الصدد ، ثم جاءت الخطوة التالية ، الخطوة الكبيرة والجريئة حقا ، متمثلة في التصميم الخمسي الاول 1960 — 1964 الذي جعل هدفه الرئيسي في هذا الميدان ، تحقيق تعميم التعليم بكيفية شاملة ، اي العمل على ان يلتحق بالمدارس ، عند نهاية التصميم ، جميع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 7 سنوات و 14 سنة . لقد كان من المفروض ، اذن ، حسب هذا التصميم ، ان تستوعب المدارس الحكومية سنة 1965 جميع الاطفال البالغين السن الدراسي 7 — 14 مع اتفاق ما يمكن انتقاده من الاطفال الذين تجاوزوا هذه السن : نعم ان التصميم لم يتبع « مشروع سلك الانتقاد » الذي هيأته يومئذ الهيئة التربوية لرجال التعليم بتعاون مع المنظمة الطلابية ، نظرا لضخامة تكاليفه ، العائدة الى ضخامة عدد الاطفال الذين ناتهم ، او كان من المنتظر ان يفوتهم ، الركب خلال سنوات التصميم ، ولكنه مع ذلك لم يهمل المشكل اهلا كاما ، بل سعى الى ايجاد الحلول التي كان ينتظر منها ، لسو طبقة ان تخفف كثيرا و بكيفية جدية ، من حدته و تقاضه . وفضلا عن هذا وذاك جعل

هذا التصميم من بين اهدافه قبول نسبة 40 في المائة من تلامذة الابتدائي في السلك الثانوي ، وذلك على أساس عددهم يوم كانوا في التحضيري ، لا على أساس عددهم عند بلوغهم قسم المتوسط الثاني كما تم تحوير ذلك فيما بعد ، والفرق كبير بين النسبتين كما سيتجلى لنا في الصفحات القادمة . أما السنون في المائة الباقي فقد تقرر توزيعها كما يلى : 20٪ يكررون ، و 40٪ يلتحقون بالقسام التكميلية والمهنية . كل ذلك في إطار خطة تحريرية للتنمية الاقتصادية ، تحرص على توسيع مراائق العمل والتشغيل حرصها على توسيع نطاق التعليم ، واعداد الاطر الفنية التي تستلزمها التنمية المنشودة .

لقد كان من الممكن اذن ، بل من الاكيد ، لو طبق هذا التصميم واستمر العمل في نفس الاتجاه الذي رسمه ، أن يكون المغرب غير ما هو عليه اليوم ... ولكن ...

ولكن لنترك ما كان سيكون ، ولنحصر اهتمامنا على ما هو كائن بالفعل ، وفي ميدان التعليم بالذات ، هذا الميدان الذي كان وما يزال ، المؤآلة التي تعكس بصدق وأمانة أحوال الميادين الأخرى ، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

* * *

أين وصلت مشكلة التصميم الآن ، وينعد 18 سنة من الاستقلال ؟ ما هي المراحل التي اجتازتها ، وما هي آفاق المستقبل ؟

للجواب عن هذه الأسئلة ، ومعالجة القضايا المتفرعة عنها ، يمكن ان نسلك احدى طريقتين : أما الرجوع الى التصميم المختلفة التي عرفها المغرب منذ بداية الاستقلال الى اليوم (1) وتتبعها في اهدافها ومنتجاتها ، سالكين هكذا طريق التيقنواطيين في الدراسة والبحث ، وفي هذه الحالة قد نقبل — ضمنيا على الأقل — هذه التصميم على علاتها ، فنتأثر ضمنها وندمج في

انساقها فتظل علينا خلفياتها الايديولوجية ونقبل رؤاها ، فنسلم بالنتيجة التي تتردد الان : « ليس في الامكان ابدع مما كان » وأما القطر التي التجربة التي خاضها المغرب في ميدان تعليم التعليم ، باعتبارها كلها واحدا ، يخضع في تطوره لمؤشرات معينة ، سياسية بالدرجة الاولى ، وفي هذه الحالة يتهم علينا ان ننظر الى المسألة التي نحن بصدده معالجتها ، من زاوية تطور الوضعية العامة في البلاد ، وبالخصوص تطور العلاقات بين القوى المختلفة ، الحاكمة منها والمحكومة .

لقد اخترنا ، في هذه الدراسة ، الطريق الثاني ، لانه في نظرنا ، الطريق الوحيد الذي يامكنته ان يضع امام اعيننا المشكل في حقيقته وعمقه ، ويكملاه وآذن ، فلتتابع سيرنا في نفس الطريق ، ولنبدا بالذكر ببعض الحقائق المعروفة :

ليس هناك من شك في ان المغرب قد شهد منذ بداية السنتين تحولا خطيرا يتجلى بالخصوص في انفكاك ما تبقى من ذلك « الحلف الوطني » الذي ربط مختلف القوى الوطنية من ارستقراطية تقليدية ، وborgوازية وطنية ، وجماهير شعبية . لقد أدت الصراعات التي شهدتها صفوف « النخبة المسيرة » غداة الاستقلال ، وبفعل عوامل مختلفة ، ذاتية وموضوعية ، الى بلورة الهوة التي تفصل بين الحاكبيين والمحكمين ، وبالتالي استقلال السلطة الحاكمة بنفسها ، وتزول مختلف القوى الوطنية — بدرجات متفاوتة — الى ساحة المعارضة .

ودون الدخول في تفاصيل الاحداث التي يعرفها الجميع ، يمكن القول بكيفية عامة ، ان المغرب قد وجد نفسه غداة الاستقلال امام اختيار اساسى يفرض نفسه ، ولا يسمح بالانتظار . أما معالجة الوضعية التي خلفها الماضي (عهد الانحطاط وعهد الحماية) معالجة جذرية ، وبالتالي القيام ، بأسرع ما

يمكن ، بتفويض البنيات المختلفة — والاقتصادية منها خاصة — التي ورثناها من عهود التخطيط وعهد الاستعمار ، وبناء علاقات جديدة تستجيب لمطامح شعبنا وتعطى لمفهوم الاستقلال مدلوله الشعبي التقدمي .. . وأما اتخاذ ما يلزم من القرارات والتدارير التي تضمن استمرار توضع القائم ، أو على الأقل عدم اتجاهه الوجهة التي قد تجعله يحمل بين طياته بذور انهياره .. ان وقوف المغرب أمام هذا الاختيار الحاسم قد جعل من المستحيل استمرار « الحلف الوطني » المذكور بصورة او باخرى . لقد كان لا بد من الانفكاك والانفصال ... كان لا بد من حدوث تغيرات أساسية في الخريطة السياسية ، تغيرات تعكس الى حد ما العلاقات الجديدة التي ابرزها عهد الاستقلال بعد ما ظلت مستقرة وهامشية أيام الكفاح الوطني ، الجماعي ، ضد سلطات الاحتلال ..

في بداية السبعينات ، اذن ، وقع الاختيار ، بل فرض هذا الاختيار من طرف الوضع نفسه : طبيعته ومكوناته ونوعية العلاقات السائدة فيه .. لقد تم العدول عن المعالجة الجذرية للمشكل القائم ، واصبح الصراع من أجل « ثبات الوجود » يطفى على هذه المشاكل نفسها ، فلم تعد تحظى بالاهتمام الا من أجل استغلالها ، او تسكينها ، او الجامها ..

وقع الاختيار على تجميد الوضعية .. ولكن بما ان الامور كانت تشق طريقها ، خاصة منذ نهاية الخمسينات ، نحو تهيء الطرق الملاحية لاحاديث التغيرات الجذرية التي يتطلبها تحقيق المطامح الشعبية ، فان الموقف كان يتطلب ليس فقط « الضغط على الفرامل » ، بل ايضاً الرجوع إلى الوراء باسرع ما يمكن ، وبالقدر الذي تسمح به الظروف و « الامكانيات » المتوفرة آنذا ..

من هنا شهد المغرب سلسلة من التراجمات في مختلف المجالات ، نافرخ التصميم الخامي من محتواه الحقيقي ، بعد ما تعرض لتحولات

وتعديلات عديدة . وفي المجال الذي يهمنا ، مجال تعميم التعليم ، يمكن أن نسجل بسرعة الوقائع التالية :

1 — لقد وقع القراجع في مفهوم التعميم ذاته : فبينما كان المقصد من تعميم التعليم قبل السينين ، ضمان المقاعد المدرسية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 14 سنة ، والعمل على إنقاذ الأجيال الصائمة المختلفة عن الركب الدراسي ، مع الاجتهاد في تعميم دروس محاربة الأمية . . . إذا به يصبح منحصراً نسبياً في « قبول الأطفال الذين هم في سن الدراسة ، حسب الامكانيات المتوفرة » .

ولكن من هم الذين « في سن الدراسة » بالضبط ؟

— في بداية الاستقلال ، وحتى نهاية الخمسينيات ، كان يراد بهم جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 سنوات و 14 سنة .

— في التصميم الخماسي الأول حدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة بكونهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و 14 سنة . باعتبار السنة السابعة — لا السادسة — هي أكثر ملاءمة (٤) من الناحية « التربوية » في البدء في تعليم الطفل .

— في 13 نوفمبر 1963 صدر ظهير ينص على أن التعليم الزامي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و 13 سنة . وقد ترك هذا الظهير لوزير التعليم أمر تحديد المناطق التي ستطبق فيها « اجبارية التعليم » في السنة الموالية (اكتوبر 1963) وكذلك أمر تعيين تواريخ تطبيقه في المناطق الأخرى ، مما جعل « اجبارية » التعليم تبقى معلقة بامكانيات وزارة التعليم ذاتها . وبالتالي تظل « اجبارية » اسمية فقط .

— في يوم 6 — 4 — 1966 قدم وزير التعليم آنذاك ، وهو الدكتور

بنهاية « مذهبًا جديداً » في التعليم ، في ندوة صحافية ، ثم في خطب القاتاها في عدة أقاليم . لقد حدد هذا « المذهب الجديد » في التعليم السن الدراسية ما بين 7 سنوات و 12 سنة .

لقد اتضح آنذاك أن الدولة لم تعد تستطيع متابعة « تعميم » التعليم بنفس الوتائر السابقة . وهكذا وقع الالحاح بالخصوص على استحالة تعميم التعليم لأن ذلك « سيتطلب ميزانية لن تثبت أن تصبح مملاة لضيق الدخل القومي الاجتماعي » ! ولذلك ، فإنه « مما ت肯 الإصلاحات والخيارات التي سنتخذها فإنه من اللازم أن لا نخرج عن نطاق الحدود المالية المخصصة للتعليم » . وحسب هذه « الحدود » كان يبدو من « المعتول » ومن « اللازم » أن لا يقبل من الأطفال الجدد سوى 36.000 تلميذ سنويًا ، ولمدة عشر سنوات . لقد كان « المذهب الجديد » ، آنذاك ، يرمي إلى « تضييق التعليم من من الأسلف » مع اقرار الايديولوجية ، بصفة رسمية لمدة عقود أخرى من السنين (25 — 30 سنة على الأقل) .. كل ذلك مع التحذير من « بطالات المثقفين » والتصريح بأن « الثقافة العليا حلية للفكر ولا موجب لنشرها في الوقت الراهن » .

تلك هي الخطوط العريضة للمذهب التعليمي الجديد الذي جندت له الاوساط الرسمية امكاناتها للدفاع عنه وابراز « واقعيته وموضوعيته » . لقد اثار هذا « المذهب » ردود فعل مضادة كثيرة من مختلف الجهات الوطنية السياسية منها والنقابية ، فتم السكون عنه ، ولكن آثاره بقيت واضحة ولم سنوات عديدة ، كما سلاحظ ذلك بعد .

2 — أن هذه السلسلة من التراجعت في تحديد السنوات التي يشملها التعميم (2) ، من عمر الطفل ، يجعل من الصعب الاعتماد على الاحصائيات الرسمية في تحديد نسبة الملتحقين بالمدارس من مجموع الأطفال البالغين سن

الدراسة ، طوال الثمانى عشرة سنة الماضية ، ومع ذلك فانه بالامكان تقديم صورة مجملة عن هذا الموضوع من خلال المعلومات التالية :

— في السنة الدراسية 1958 — 1959 ، كان مجموع الاطفال الذين اعتبروا في سن الدراسة يبلغ 1.800.000 طفل . وقد التحق منهم بالمدارس آنذاك نحو 530.000 طفل ، (الاطفال المغاربة فقط) . فالنسبة ، اذن ، كانت أقل قليلا من 30٪ (مقابل 17٪ سنة 55 — 56) . وبعد سنتين ، اي عام 1960 (العام الاول للتصميم الخامسى الاول) ، بلغ مجموع الاطفال الذين كانوا يومئذ في سن الدراسة نحو 1.960.000 طفل كان منهم بالمدارس 719.112 طفلا اي بنسبة 36٪ تقريبا . وقد ارتفعت هذه النسبة الى 47٪ عند نهاية التصميم الخامسى المذكور ، اذ بلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة سنة 64 — 65 نحو 2.0150.000 طفل كان يوجد منهم بالمدارس 1.026.165 طفل . ومنذ ذلك الحين ونسبة الذين يدرسون الى الذين لا يدرسون ، من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 7 سنوات و 14 سنة ، في انخفاض مستمر ، الى ان استقرت في السنوات الاخيرة في حدود 33٪ . وهكذا ففي السنة الجارية (1973) يقدر عدد الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 7 سنوات و 14 سنة بنحو 3.610.000 طفل ، يوجد منهم بالمدارس الحكومية 1.0216.007 طفل ، اي بنسبة 33٪ . (ترتفع هذه النسبة الى 35٪ اذا ادخلنا في الحساب تلامذة المدارس الحرة) .

وهكذا يبدو واضحا ان تعليم التعليم لم يبلغ في اي سنة من السنوات الماضية منذ استقلالنا نسبة 50٪ ، بل ان هذه النسبة قد استقرت في الغالب في حدود 33٪ . ومعنى هذا ان « تعليم التعليم » الذي جعل هدفا رئيسيا من اهداف « سياستنا التعليمية » قد اسفر عن النتيجة العامة التالية : ثلث الاطفال في المدارس وتناثر في التسوارع . هذا ما كان عليه

الاير في نهاية الخمسينيات وبداية السبعينيات ، وهذا هو نفسه الذي عرفته
نهاية السبعينيات وتعرفه بداية السبعينيات .

— اذا تركنا جانبنا نسبة الذين يدرسون الى الذين لا يدرسون من
الاطفال البالغين سن الدراسة (7 — 14) ، وقصرنا اهتمامنا على الثالث الذي
تحويه مدارسنا ، فانه بالامكان ابراز تراجع في تعميم التعليم من خلال
الواقع التالية :

• في العام الدراسي 1955 — 1956 كانت المدارس الابتدائية الرسمية
تضم 207.428 تلميذا فاصبحت سنة 1965 — 1966 تأوى 1.030.826
تلميذا . وهذا يعني ان حجم التعليم الابتدائي الرسمي قد ازداد خلال
السنوات العشر الاولى من استقلال بلادنا بنسبة 500 % اي انه تضاعف
5 مرات . اما في العشر سنوات التالية 1965 — 1975 فان رقم القصعيف
لن يتتجاوز 136 (يتوقع التصميم الخماسي الحالى ان يصل عدد تلامذة
الابتدائى الرسمى في السنة الدراسية 1975 — 1976 نحو 1.400.000
تلميذ) ، وذلك في احسن الاحوال ، وفيما اذا ظلت وتأثير النمو كما كانت في
السنوات الخمس الماضية . وبعبارة اخرى لقد ازداد حجم الابتدائى
الرسمى في السنوات العشر الاولى من الاستقلال بـ نحو 823.328 تلميذا في
حين لن يزداد حجمه في السنوات العشر التالية الا بـ نحو 370.000 طفل ،
هذا مع العلم بان عدد البالغين سن الدراسة يتضخم سنة بعد اخرى .

• يمكن التعبير عن هذه الحقيقة ، حقيقة التراجع في ميدان التعميم
بمقارنة معدل الزيادة في حجم الابتدائى خلال فترات معينة : فمن سنة 1958
انى سنة 1964 ظل معدل الزيادة السنوية في حجم الابتدائى يفوق 80.000
طفل ، في حين انه منذ عام 1965 الى اليوم لم يتجاوز معدل الزيادة المذكورة
18.000 طفل ، هذا في الوقت الذى يزداد فيه حجم الاطفال البالغين سن
الدراسة (7 سنوات) بمعدل 75.000 طفل سنويا .

• بالامكان ايضا اكتشاف نفس الحقيقة من خلال مقارنة عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العليا ، مع مجموع سكان المغرب في فترات معينة . ففي 1963 — 1964 كان يقدر سكان المغرب بنحو 12.100.000 نسمة كان يوجد منهم في مؤسساتنا التعليمية (الابتدائية والثانوية والعلية) 1.225.656 تلميذا وطالبا . بمعنى ان اكثرا من 10 % من السكان كانوا يومئذ يرتادون المدارس والكليات ... أما أيام 1973 وسكان المغرب يربون على 17 مليون نسمة فإنه لا يتواجد منهم في مختلف مؤسساتنا التعليمية الابتدائية والثانوية (الرسمية والحررة) والمعاهد العالية ، سوى 1.633.191 تلميذا وطالبا ، اي ان النسبة هي الان اقل من 10 %

— لفتنظر الان الى الموضوع من زاوية اخرى ، زاوية « تعليم » الفعل بين البدائية والمدينة . وهنا لن نحتاج الى بذل مجهود كبير لأنيات التقى هر الخطير الذي عرفه ، ويعرفه ، تعليمينا في البدائية والمناطق القروية . ان الجميع يعرف ان عدد كبارا من المدارس قد اغلقت ، وان مات من الاقسام قد أهملت وهجرت ، فتهدمت او أصبحت ملاجىء للحيوانات . والاحصائيات الرسمية نفسها تؤكد هذه الحقيقة . وعلى سبيل المثال نشير الى ان عدد المدارس الفرعية التي تتشكل منها المجموعات المدرسية في البدائية قد انخفض من 4.119 مدرسة سنة 1966 — 1967 الى 3.496 مدرسة سنة 1970 — 1971 . وان عدد تلامذتها قد انخفض خلال الفترة نفسها من 422.978 تلميذا الى 378.000 تلميذ . وبذلك نزلت نسبة تلامذة البدائية والمناطق القروية من 40% سنة 67 — 68 الى 39% سنة 1972 — 1973 . واذن نلقد انخفض عدد تلامذة المدارس القروية بنسبة 10 % في السنوات الخمس الماضية ، ومن المنتظر ، حسب التوقعات الرسمية ، ان يزداد عددهم انخفاضا في السنوات المقبلة ، اذا سارت الامور على ما هي عليه الان .

وبالجملة ، فإذا كان ثلثا (2/3) سكان المغرب يعيشون في البادية والمناطق القروية ، والثلث الباقى في المدن ، فإن هذه النسبة معكوسه فيما يخص توزع الأطفال بين مدارس المدينة والبادية . إن من ثابت الآن ، ومنذ عدة سنوات ، أن تلامذة البادية يشكلون ثلث حجم تعليمنا الابتدائى ، والثلثان الباقيان في المدن . واكثر من ذلك فإن مدارس البادية هي على العموم مدارس مبتورة ، لا تتعدى في الفالب صفا أو صفين (التحضيرى وحده ، او هو والابتدائى الاول فقط) . وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة قامت بهاصالح التابعة لوزارة التعليم عام 1966 لمعرفة حال مدارس المناطق القروية . لقد تبين من هذه الدراسة أن عدد هذه المدارس كان يومئذ 4044 مدرسة ، منها 3.025 مدرسة تشتمل فقط على صفا او صفين ، في حين لا يتجاوز عدد المدارس التي تشتمل على الصفوف الخمسة (من التحضيرى إلى المتوسط الثاني) : 239 مدرسة . وهذا يعني أن 75 % من مدارس البادية ، لا تشتمل إلا على الصفوف الأولى ، وأن 94 % منها هي مدارس مبتورة . (6 % فقط من مدارس البادية كانت كاملة ، أي كان بامكانها تقديم مرشحين الى الشهادة الابتدائية) .

هذا ما كان عليه الحال عام 1966 . ومن المحقق أن الامور قد تدهورت كثيراً منذ ذلك الوقت .. !

* * *

هذا فيما يخص المظهر الخارجى ، او الناحية الكمية من تعميم التعليم . أما الناحية الكيفية ، او « الحياة الداخلية » لنظام تعليمنا ، فهى تنطوى على حقائق اليمة مجعة تجعل الحديث عن الكم مجرد لغو ... وهذه بعض هذه الحقائق باختصار :

1 — فيما يخص التكرار : ان متوسط نسبة المكررين في جميع اقسام

الابتدائى فى ارتقاض مستمر : 27.3٪ سنة 65 و 28.5٪ سنة 66 . و 29٪ سنة 67 . وما بين 30 - 31٪ في السنوات التالية . تسجل هذه النسبة أعلى مستوى لها في المتوسط الثانى (قسم الشهادة الابتدائية) حيث تفوقت نسبة المكررين من 44٪ سنة 1965 إلى 50.1٪ سنة 1971 ، الشيء الذى ينعكس أثره على الانقسام الثانوية . فالطلاب الذين يجتازن مبارأة الدخول إلى الثانوى ، هم في معظمهم من الذين كرروا سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات في الابتدائى . وفي هذا الصدد تشير إلى بحث أجرته المصالح التابعة لوزارة التعليم عام 1968 لمعرفة نسبة المكررين في اقسام الملاحظة (السنة الثانوية الأولى) . لقد أتضح من هذا البحث أن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع التلاميذ قد كرروا على الأقل مرة واحدة في المتوسط الثانى .

إن هذه النسبة الهائلة من التكرار قد جعلت التعليم الابتدائى يصاب بورم يوهم بغير الحجم، في حين انه ، في الواقع ، جسم هزيل تشكل نسبة الدم الجديد فيه ، مقدارا ضئيلا . إن الابحاث الاخيرة تشير إلى ان نسبة المكررين فيما يلحق حجم التعليم الابتدائى من زيادة ، قد ظلت تساوى الثلثين منذ عام 1964 - 1965 . وهكذا ماذا لاحظنا مثلاً أن حجم التعليم الابتدائى الرسمي قد ازداد هذه السنة بالنسبة للسنوات الماضية بنحو 44.700 تلميذ فان عدد المكررين من بينهم يقارب من 30.000 تلميذ . (كان عدد تلاميذ المدارس الرسمية الابتدائية سنة 71 - 72 يبلغ 1.171.307 ناصب هذه السنة 72 - 73 يبلغ 1.216.007 تلميذ) وأنه فالزيادة الحقيقة في حجم الابتدائى هذه السنة لا تتمدى 14.900 تلميذ جديد (هذا في الوقت الذى يزداد فيه حجم الاطفال البالغين سن الدراسة 7 سنوات) بما يزيد عن 75.000 طفل كل سنة .

2 - وفيما يخص المضياع (ونقصد به الانقطاع عن الدراسة بسبـب

الطرد أو العجز) ، تكشف لنا الاحصائيات الرسمية عن حقائق مذهلة ، من بينها ان عدد التلاميذ الذين يضيعون (يطردون في الغالب) بين الاقسام الابتدائية الثلاثة الاولى (التحضيري ، الابتدائى الاول ، الابتدائى الثانى) قد ظل يتراوح منذ 1964 — 1965 ما بين 53 الف و 80 ألف تلميذ كل سنة . اما عدد الذين يضيعون في القسمين التاليين (المتوسط الاول والثانى) فهو اكبر من ذلك كثيرا كما سيتضح لنا عند الحديث عن الانتقال من الابتدائى الى الثانوى .

و اذا نظرنا الى هاتين الظاهرتين (التكرار والضياع) من زاوية المقارنة بين البايدية والمدينة فاننا سنكتشف انه بقدر ما يسود التكرار في مدارس المدن ، يهيمن الضياع في مدارس البايدية . وهكذا فبينما يرتفع معدل التكرار في المدن الى 35 % ينخفض في البايدية الى 29 % ، ولكن معدل الضياع يرتفع في البايدية الى 30 % لينخفض في المدن الى 10 % . وبكيفية عامة يمكن القول ان ما لا يقل عن 52 % من تلاميذ الابتدائى يكررون او يضيعون قبل الوصول الى قسم الشهادة .

3 — ان ارتفاع نسبة التكرار والضياع بالشكل الذى شرحناه من شأنه ان يؤثر ، بطبيعة الحال ، على انتاجية تعليمنا ، ويحمل تكاليف الاطفال الذين يلتحقون بالثانوى تكاليف باهظة جدا . ولکى نعطي للقارئ صورة تقريبية عن مدى هزال انتاجية تعليمنا الابتدائى نشير الى انه من بين 220.000 تلميذ شاركوا في مباراة الدخول للثانوى في يونيو 1970 لم يقبل منهم في الثانوى سوى 50 الف تلميذ ، اي بنسبة اقل من 23 % . اما الباقى فقد توزع كما يلى 115 الف سمح لهم بالترکار (ربما للمرة الثانية او الثالثة) و 55 الف طردوا (الغالب انهم كرروا اكثر من ثلاثة مرات) . واذا أضفنا الى هذا العدد ما لا يقل عن 76 ألف تلميذ ضاعوا في الطريق قبل الوصول الى قسم الشهادة ، تبين لنا ان عدد الضائعين في تلك السنة كان لا يقل عن 131.000

تلميذ دخلوا المدارس ثم خرجوا منها بدون نتيجة) . واذن ، فان ما اتفق على هؤلاء ، بالإضافة الى ما اتفق على زملائهم المكررين ، يجب ان يحسب على ائلتحقين بالثانوى ، الشيء الذي يجعل تكاليف هؤلاء مرتفعة جداً .

ولاعطاء القارئ فكرة اوضح عن الموضوع نشير — وهذا تقدير رسمي — الى انه من بين كل 1000 تلميذ جديد يدخلون التحضيرى لا يصل منهم الى قسم الشهادة سوى 609 تلميذاً ، منهم 321 ينتقلون الى الثانوى ، والباقي يكررون او يغادرون المدرسة (يطردون) . وهكذا فاذا اعتبرنا المدة العادلة — النظرية — للدراسة الابتدائية ، وهى مدة خمس سنوات ، و اذا حملنا انجاح تكاليف الضياع والتكرار ، فاننا سنجد ان كل طفل يصل الى قسم الشهادة الابتدائية يكون قد كلف ما قيمته 559 سنتاً دراسية ، اي ضعف المدة العادلة النظرية . اما التلميذ الذى ينجح في مبارزة الدخول للثانوى فاه يكلف عملياً ما قيمته 17 سنة دراسية . اي 36 مرات القيمة العادلة النظرية . وهكذا فان كل طفل يلتحق بالثانوى يكلف ثلاثة اضعاف ونصف ما يجب ان يكلفه ، بمعنى ان نفقات التعليم الابتدائى لا تتبع الا اقل من ثلث ما يجب ان تتجه .

* * *

هذه النتائج المزرية يمكن ارجاعها الى عوامل عديدة : عدم استقرار المناهج التعليمية ، اقرار الازدواجية ، ضعف مستوى المعلمين ، عدم تعاون البيت مع المدرسة ... الخ . ولكن هذه العوامل في نظرنا لا يمكن ان تفسر وحدها هذه الظاهرة الخطيرة . هناك ، فيما نعتقد ، عاملان رئيسيان يجب اعطاؤهما الاولوية عند التفكير في اسباب هذه الظاهرة . هذان العاملان ، هما : تفكك مدارس البايدية ، ونظم التناوب في مدارس المدن .

لقد رأينا قبل ان اكبر نسبة من الضياع انما نجدها في البايدية ، وهذا

راجع — كما ذكرنا قبل — الى ان الاغلبية الساحقة من المدارس الموجودة في المناطق القروية هي مدارس مبتورة .. (6)٪ منها فقط توصل الى قسم الشهادة) . ان معظم تلاميذها ، اذن ، يستحيل عليهم اكمال دراستهم الابتدائية ، الا اذا انتقلوا الى المراكز الحضرية . وهذا ان تيسر لبناء الموسرين منهم ، فهو لا يتيسر مطلقاً للاغلبية الساحقة من جماهير الفلاحين القراء الذين يصعب عليهم — واحياناً يستحيل عليهم — كسب الحد الادنى من القوت اليومي بكيفية منتظمة ... هذا بالإضافة الى ان التلميذ في البادية يضطر في الغالب الى ان يقطع على رجنه مسافات طویلة قد تتعدي عشر كيلومترات قبل الوصول الى مدرسته !

اما في المناطق الحضرية ، فانه على الرغم من ان جل مدارسها مكتملة وقريبة نسبياً من سكنى التلميذ ، فانها تشتغل في الغالب ضعف ما يجب ان تشغله بحسب نظم القناوب . لقد تبين من دراسة حديثة ان نسبة القناوب في مجموع اقسام الابتدائى هي 3/5 (في كل خمسة اقسام توجد ثلاثة تشغله بالقناوب) . وبعبارة اخرى ان نسبة القناوب في الاقسام الابتدائية تتجاوز الان 60٪ في حين انها كانت عام 1959 لا تتعدي 44٪ ... واذا كان هذا يعكس عجزاً خطيراً ، ونقصاناً متزايداً في ميدان التجهيز ، وخاصة البناءات المدرسية ، فانه يكشف عن حقيقة ملموسة ، وهى ان جل تلاميذنا يرتدون المدارس في اوقات غير ملائمة وغير طبيعية ، مما يجعل مقام التلميذ في الشوارع اثناء النهار اطول من مدة اقامته بالمدرسة والمنزل معاً .

* * *

وضعية غير طبيعية ، اذن ، تلك التي يوجد عليها تعليمنا الابتدائى ، وضعية شاذة جداً يمكن اجمال معالمها الرئيسية في الحقائق التالية :

1 — انه تعليم لا يضم سوى ثلث الاطفال الذين يجب ان يضمهم في حال التعليم الممكّن الشامل .

2 — ثلثا هذا الثلث من ابناء المدن ، والبلقى للبادية ، والتوضع الطبيعي يقتضى العكس .

3 — انه تعليم لا ينمو الا ببطء شديد ، 16 الف كل سنة ، في حين يزداد حجم اقلاميد البالغين سن الدراسة (7 سنوات) بما لا يقل عن 75.000 طفل كل سنة .

4 — هذا التموي البطئ جدا يرجع الى عجز ملدي (نقص خطير فسي البنيات الدراسية والاطر التعليمية) ، والى ورم التكرار .

5 — واخيرا انه تعليم غير منتج . لا ينفع الا ثلث ما يتبغض ، (بناء على حجمه الفعلى وتسع (1/9) ما ينبغي ، بناء على حجم الاطفال البالغين سن الدراسة) . والسبب تفكك مدارس البادية واقرار التناوب في المدن .

ولكن ما قيمة هذا الثالث الاخير .. وما مصيره .. ؟

* * *

لقد تحدثنا لحد الساعة عن التعليم الابتدائى وحده ، وعلينا من اجل استكمال الصورة ، ان نلقي نظرة سريعة على ما يجرى في الثانوى .

اذا كان عدد المقبولين الجدد في الثانوى قد عرف ارتفاعا متزايدا فسي نهاية الخمسينات وبداية السبعينات ، فتفز من 10.630 تلميذ جيد سنة 1960 الى 23.600 سنة 1962 الى 59.000 سنوات 64 — 65 — 66 ، شأنه قد سجل انخفاضا مطردا منذ سنة 1967 ، الى ان استقر في السنوات الاخيرة في حدود 50.000 تلميذ جيد ، وهو عدد يصعب تجاوزه نظرا لجمود عدد تلامذة المتوسط الثانى ، ولانعدام تخطيط جدى يهدف الى معالجة مشكل الابتدائى التي تحدثنا عنها قبل .

ومهما يكن من أمر ، فإن من الثابت الاكيد ان التعليم الثانوى قد عرف هو الآخر تراجعا مطردا في عدد المقبولين الجدد ، خصوصا منذ السنة

الأخيرة للتصميم الخامس الاول . و اذا اردنا التعبير عن هذا التراجع بالنسبة المئوية وجب مقارنة عدد المقبولين الجدد في الثانوى مع عدد تلامذة قسم لشهادة الابتدائية ، وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات الرسمية الى ان نسبة الملتحقين بالثانوى من تلامذة المتوسط الثانى قد انخفضت من 30 % فى بداية المستينات الى 28 % سنة 66 - 67 ، الى 24 % سنة 68 - 69 الى 22 % سنة 70 - 71 . و اذا استمر هذا الانخفاض على نفس الوتيرة فار عدد التلاميذ الجدد الذين سيقبلون في الثانوى عام 1977 - 1978 (السنة النهائية للتصميم الخامس الحالى) لن يتجاوز 33.744 تلميذا . وهذا يعني ان عدد التلاميذ الجدد الذين سيقبلون في اكتوبر 1977 (اذا سارت الامور كما سارت من قبل) سينخفض بنحو 15.700 تلميذ عن عدد الذين قبلوا في اكتوبر 1970 ويأكثر من 50.000 تلميذ عن عدد الذين قبلوا عام 1965 (نهاية التصميم الخامس الاول) ، اما التصميم الخامس الحالى فان طموحه لا يتعدى محاولة الاحتفاظ بالنسبة الحالية (التي تعتبر الان قارة) وهي 22 % او 50 ألف تلميذ .

لقد انعكس هذا الانخفاض المطرد في نسبة القبول في الثانوى على حجم التعليم الثانوى ككل ، فأصبحنا امام ظاهرة غريبة جدا . ذلك ان هرم التعليم الثانوى كان الى حدود سنة 1966 هرماما طبيعيا : قاعدة عريضة (قسم الملاحظة) ثم ضيق تدريجي في الاضلاع (كل قسم اقل عددا من الذى قبله) الى قمة الهرم (قسم البكاللوريا) . اما في السنوات التالية ، وخاصة عام 1970 وما بعده ، فان هذا الهرم قد انقلب الى شكل غريب : اربع مستطيلات متساوية الحجم تقريبا (وهي تمثل قسم الملاحظة والسنوات الاولى والثانية والثالثة) ثم ثلاثة اخرى تتشكل شبه هرم صغير (السنة الرابعة والخامسة والسادسة) . ان هذا يعني ان اقسام السلك الاول تشتمل على نفس العدد من التلاميذ مما يدل دلالة واضحة على ان التعليم الابتدائى قد

كف عن النمو — او كاد — ابتداء من عام 1965 ، وان السلك الاول من الثانوى قد بدأ يصاب بداء «الجمود» الشىء الذى سينعكس اثره مستقبلا على السلك الثانى . واذا استمر الوضع على ما هو عليه فان جهازنا التعليمى سيصبح — قريبا — جهازا مغلقا لا يتحمل اية زيادة ، هذا في الوقت الذى ترتفع فيه نسبة المواليد ، ويزداد عدد البالغين سن الدراسة باستمرار وبنسبة مذهلة .

هذه الظاهرة ، ظاهرة تقلص حجم التعليم الثانوى منذ عام 1966 — 1967 نلاحظها أيضا عندما ندرس مسألة الانتقال من السلك الثانوى الاول الى الثانى منه . وبالفعل لقد انخفضت نسبة الملتحقين بالسنة الرابعة الثانوية من تلامذة السنة الثالثة ، انخفضت من 46٪ سنة 66 — 67 الى 43٪ سنة 67 — 68 الى 39٪ سنة 68 — 69 الى 36٪ سنة 69 — 70 . لقد اسفر التصميم الخمسى الماضى اذن عن انخفاض في نسبة الملتحقين بالسلك الثانى من تلامذة السنة الابتدائية من السلك الاول بما لا يقل عن 10٪

بالامكان أيضا اكتشاف هذه الظاهرة من خلال فحص تطور مجموع تلامذة الثانوى بمختلف فروعه وشعبه . وهكذا ، ففي السنة الدراسية 1964 — 1965 كان مجموع تلامذة الثانوى الرسمى يبلغ 146.575 تلميذا وقد ارتفع هذا العدد في السنة الموالية الى 181.090 تلميذا ، اي بزيادة تدرها 34.525 تلميذا . اما في السنة الدراسية 1969 — 1970 ، فقد بلغ مجموع تلامذة الثانوى 263.833 تلميذا ، ولكنه لم يتجاوز في السنة الموالية 1970 — 1971 اى بزيادة لا تتعدي 4.517 تلميذا . (كانت الزيادة في حجم الثانوى في السنوات التى تمت من 65 الى 73 كما يلى على التوالى : 34.525 — 31.075 — 26.034 — 19.179 — 6.455 — 4.517 — 22.522 — 16.026 .

ان انخفاض نسبة الزيادة في حجم التعليم الثانوي بهذا الشكل ، مع بقاء عدد المقبولين الجدد هو هو ، او بانخفاض اقل ، يكشف عن ظاهرة اخرى خطيرة ، وهى ان المقبولين الجدد في الثانوى انما يحلون محل الذين ينقطعون عن الدراسة (الضياع) ، الشئ الذى يجعل من تعليمنا الثانوى اشبه ما يكون بسينما مسترسلة الارسال تدخلها افواج وتخرج منها افواج في اوقات مختلفة في حين يبقى عدد المقاعد ثابتا .. . واما ان «الفيلم» ممل ، ومتقطع باستمرار ، فان الغالبية العظمى من المشاهدين يغادرون القاعة قبل نهاية المشهد .

يمكن ان نلمس هذه الحقيقة المرة من خلال مقارنة عدده الملتحقين الجدد بالسلك الثانوى مع عدد الذين يغادرون هذا السلك (يضعون) بدون شهادة . ان الارقام الرسمية تشير الى ان نسبة الضياع في الاقسام الثانوية (باستثناء قسم الشهادة الثانوية وقسم البكالوريا) ، قد ظلت تتراجعاً منذ عام 1964 ما بين 10 % و 20 % . غير ان النسبة الحقيقية للضياع تتوقع ذلك بكثير ، اذا ادخلنا في الحساب العدد الهائل من التلاميذ الذين يغادرون السنة النهائية من السلك الاول والسلك الثانى بدون شهادة . ففي قسم الشهادة الثانوية قلما تنزل نسبة الضياع عن 33 % اما في قسم البكالوريا فهى ترتفع في معظم الاحوال الى 30 % (3) ومهما يكن فان تلامذة قسم الشهادة الثانوية وقسم البكالوريا يتوزعون ، في احسن الاحوال ، كما يلى : الثالث يضيع (ينقطع او يطرد) ، والثالث يكرر ، والثالث الباقى ينجح في الحصول على الشهادة .

ان هذه النسبة المرتفعة من التكرار والضياع في الثانوى (نحو 66 %) قد جعلت تكاليف التلميذ الناجح في امتحان التخرج من السلك الذى ينتمى اليه ، تكاليف مرتفعة جدا ، مثلها مثل تكاليف النجاح في السلك الابتدائى . وهكذا ، ففيما يخص السلك الاول من الثانوى تشير الدراسات الرسمية الى

انه من بين 1000 تلميذ يلتحقون بقسم الملاحظة (السنة الثانوية الاولى) لا يصل منهم الى قسم الشهادة الثانوية (السنة الرابعة) سوى 622 تلميذاً ، مما يجعل الواحد منهم يكلف عملياً ما مقداره 5.5 سنوات دراسية (بدل اربع سنوات) . اما في السلك الثانوى الثانى فان التلميذ الذى يصل الى قسم البكالوريا (السنة السادسة) يكلف 5.4 سنوات دراسية (بدل ثلاث سنوات) . معنى ذلك أن التلاميذ الذين يستطيعونمواصلة الدراسة الثانوية باكمالها يكلفون ما قيمته 11 سنة عملية بدل 7 سنوات نظرية .

يمكن التعبير عن هذه الحقيقة بصيغة أخرى اذا اعتبرنا ان الانتاجية القصوى تساوى واحداً (أى مائة على مائة) . وفي هذه الحالة ستكون انتاجية التعليم الثانوى كما يلى : 0.61 بالنسبة للسلك الاول ، و 0.69 بالنسبة للسلك الثانى . . . هذا اذا اعتبرنا مجرد الوصول الى السنة النهائية من هذا السلك او ذاك . اما اعتبارنا النجاح في احدى الشهادتين (الثانوية او البكالوريا) ، فان انتاجية التعليم الثانوى ستكون في هذه الحالة : 0.72 بالنسبة للسلك الاول ، و 0.73 بالنسبة للسلك الثانى .

ولعلنا نأخذ نكراً اوضح عن هذه الانتاجية الضئيلة جداً ، اذا عرفنا ان تلامذة اقسام البكالوريا ، الذين يبلغون حالياً (72 - 73) نحو 13.000 تلميذ ، كان حجمهم ، هم وزملاؤهم الصغار ، يوم كانوا جميعاً في التحضير ، يتخطاً 260.000 تلميذ ، وذلك عام 1961 - 1962 (4) .

نعم ، ليس من الضروري ، ولا من المفروض ، ان يواصل جميع التلاميذ دراستهم من التحضير الى البكالوريا ، اذا كانت هناك منافذ تستقبل المتخلفين منهم في وسط الطريق . ولكن بما ان هذه المنفذ غير موجودة (عطف التعليم التقنى والمهنى ، كسلك سوق الشحنة الابتدائية و « بوار » الشهادة الثانوية ، التعلم المكتبة الحصول على محل في القطاع السينمائى والملاهى . . . الخ) ، لمن مصرى التلاميذ الذين لا يحصلون على البكالوريا ،

لن يكون غير الشارع ، حيث يتسلل على الدوام اكثر من ثلثي الاطفال البالغين سن الدراسة والذين يتضخم حجمهم سنة بعد اخرى ليشكلوا في النهاية جيشا عرما من الشباب الامر الضائع ، في شعب ترتفع فيه نسبة الذين هم في سن الدراسة الفعلية (6 - 25) الى 45٪ .

* * *

هل نحن في حاجة بعد هذا العرض الذي قدمناه عن « مبدأ » التعميم ، الى اطالة الكلام عن « المبدأ » الرابع والأخير ، من مبادئ سياستنا التعليمية ، ونعني به : « تكوين الاطر » ؟ الا يعكس التدهور الكمي والكيفي في ميدان تعميم التعليم ، تدهورا مماثلا في ميدان الاطر ؟

لنقصر اذن ، على نظرة موجزة نستعرض فيها حال اطربنا التعليمية . وبما أن « مبدأ » تكوين الاطر كان — وما يزال يهدف في الدرجة الاولى الى تحقيق المغربية الشاملة — على الاقل في ميدان التعليم — فلتبدأ بالبحث فيما عسى ان يكون قد انجز في هذا المجال .

اذا كانت المغربية قد تحققت في الابتدائي منذ سنوات ، فان الثانوى والعالى ما زالا يضمان نسبة كبيرة من الاجانب (50٪ في كل منهما) . وفيما يلى ايساحات في الموضوع :

يضم التعليم الثانوى العام — اى باستثناء العاملين في التعليم التقنى والرياضة البدنية ، يضم حاليا (72 - 73) : 13.096 معلما واستاذأ (5) يتوزعون كما يلى : 6.127 اجنبيا (3985 في السلك الاول و 2142 في السلك الثانى) و 6969 مغربيا (5417 في السلك الاول ، و 1552 في السلك الثانى) . بمعنى ان الاجانب يشكلون نسبة 42٪ في السلك الاول ، و 58٪ في السلك الثانى . اما النسبة العامة للعاملين منهم في السلكين مما فهى تقترب من 48٪ . واذن فان نسبة المغربية في التعليم الثانوى لا تكاد تتجاوز 52٪

هل هناك من امل في تحسين هذه النسبة في اطار الوضعية الحالية التي يعيشها تعليمنا ؟ هل توحى التطورات السابقة بما يبعث على التفاؤل ؟

اذا نحن عدنا الى السنوات الماضية ، فاننا سنجد ان عدد الاجانب في مدارسنا الثانوية قد ظل يزداد زيادة تكاد تساوى زيادة الاطر المغربية . وهكذا نلاحظ ، مثلا ، انه اذا كان عدد المغاربة من رجال تعليمنا الثانوى قد قفز من 2.414 سنة 64 - 65 الى 4.482 سنة 67 - 68 ، فان هذا العدد لم يرتفع في السنوات الموالية الا بمقادير ضئيلة . (من 4.731 سنة 68 - 69 الى 5.113 سنة 69 - 70 ، الى 5.680 سنة 70 - 71) ، هذا في حين ظل عدد الاجانب يتحرك من 4.228 سنة 64 - 65 ، الى 5.744 سنة 67 - 68 ، الى 6.475 سنة 68 - 69 ، الى 6.706 سنة 69 - 70 الى 6.684 سنة 70 - 71 .

ومن خلال دراسة هذه الارقام يتبين ان العلاقة بين عدد الاجانب وعدد المغاربة لا تشير مطلقا الى وجود خطة ما لتحقيق المغربية . ان نسبة المغربية في السنوات الماضية لا تتبع خطاما متصاعدا ، بل هي ترتفع وتتخفص دونما ضابط معين . وهكذا ، فبینما كانت المغاربة في صفوف رجال التعليم الثانوى تشكل نسبة 43.6 % سنة 66 - 67 اذا بها تهبط الى 39.8 % سنة 68 - 69 ، لتعود فترتفع الى 40.6 % سنة 69 - 70 والى 44.2 % سنة 70 - 71 .. واذن ، فالتصنيم الخمسى الاخير (68 - 72) لم يستطع حتى الاحتفاظ ، خلال مدته ، ببنسبة المغربية التي كانت قائمة عند بدايته .

هذا اذا اعتربنا فقط **النسبة العامة** ، دون تمييز بين السلك الاول والثانى ، وبين من يتمتعون بدرجة استاذ في هذا السلك او ذاك . اما اذا رحنا نميز في هؤلاء الاجانب العاملين في مدارسنا الثانوية بين من يتمتع بدرجة استاذ وبين من يتمتع بدرجة معلم فقط ، فاننا سنجد ان اكثر من 60 % منهم

معلمون في مستوى البكالوريا أو دونها ، وإن نسبة المغربية في صفوف أستاذة السلك الأول قد انخفضت من 95٪ سنة 66 - 67 إلى 69٪ سنة 70 - 71 ، ومن 9٪ سنة 70 - 71 إلى 34٪ سنة 71 في صفوف أستاذة السلك الثاني .

هذا عن المغربية ، أما عن نوعية هؤلاء العاملين كمدرسین في مدارسنا الثانوية ، باسم « المساعدة الفنية » ، فقد لا تكون هنا في حاجة إلى تكرار الشكوى من ضعف المستوى الثقافي والبيداغوجي لمعظمهم ، ولنكتفي بالقول بجددا أن 60٪ منهم هم مجرد « معلمین » في مستوى البكالوريا أو دونها ، وانهم باستثناء فئة قليلة منهم ، لا يمتلكون التعليم في بلادنا إلا لأحد أغراض ثلاثة : الاسترزاق ، أوقضاء فترة التجنيد العسكري ، أو الرغبة في الحصول على مؤهلات تمكنهم من الالتحاق بسلك رجال التعليم في فرنسا بمقد قضاء فترة (التربیب وتكوين) في المغرب ، يشرف عليهم خلالها المنشقون الفرنسيون انتابعوں لوزارة التربية الوطنية المغربية ... إنها « المساعدة الفنية » فسي عهد الاستثمار الجديد ... ولكن هل الذنب فيهم ؟

اما عن المغاربة العاملين حاليا 72 - 73 في مدارسنا الثانوية ، فلقد سبقت الاشارة الى ان عددهم يبلغ 6.969 مدرسا ، من بينهم ما لا يقل عن 3.500 بدرجة معلم . واذن فإن نسبة 50٪ من الاطر المغربية التي تمارس التعليم في المدارس الثانوية ، لا تتوفر على المؤهلات الثقافية التي تسمح لها — قاتونيا على الأقل — بالعمل في السلك الثانوي . وتلك مسألة سنعود إليها بعد تليل .

ولما بخصوص العاملين في الابتدائي — وكلهم مغاربة — فإن عددهم يبلغ حاليا 191.191 (مقابل 28.883 سنة 1967) . وهم يتوزعون كما يلى : 90٪ معلمون (مقابل 83٪ سنة 67 - 68) و 95٪ عرباء (مقابل

2ر16٪ سنة 67 - 68) . وفي سلك المعلمين نجد 71٪ رسميون و 9٪ متدربون و 8٪ مؤقتون .

ظاهرياً ، هناك تحسن نسبي ، على الأقل في الوضعية ، المادية والإدارية لرجال التعليم الابتدائي ، تحسن نسبي فقط . أما في الواقع فإن الوضعية المادية لرجال التعليم — بل لسائر الموظفين غير «الرسميين» — ما زالت دون ما تتطلبه تكاليف المعيشة التي لا تزداد إلا صعوبة وتعقيداً

ولكن ، هل يعكس هذا التحول من الدرجات الدنيا إلى الدرجات العليا في سلك الوظيفة التعليمية ، تحسناً ملائياً في مستوى المهنة؟ وبعبارة أوضح، هل انتقال معلم ما — في الظروف والملابسات التي تعرفها — من سلك العرفاء إلى سلك المعلمين ، أو من سلك المتدربين إلى سلك الرسميين ، دليل على تحسن فعلي في مستوىه الثقافي وخبرته البيداغوجية؟

* * *

لنترك الجواب عن هذا السؤال للمفتشين ، وللبلاد والتلاميذ ، بل للمعلمين أنفسهم ، ولنقل كلمة عن التعليم العالى الذى عرف في السنة الماضية أزمة خطيرة رأى فيها كثير من المسؤولين مجرد «أزمة نمو» جاءت تتويجاً لازمة الثانوى في أواسط السبعينات وأزمة الابتدائى في أواخر الخمسينيات وأوائل السبعينيات .

ودون التعرض هنا للأسباب الحقيقية لهذه «الازمات» — الشيء الذى سنتناوله في الفصل القادم — نشير إلى أن التعليم العالى قد عرف نمواً — نسبياً — خلال السنوات القليلة الماضية : فقد ارتفع عدد طلبة الكليات والمعاهد العليا في العام الماضى (72 — 73) إلى 73.386 طالباً وطالبة . (مقابل 15.148 سنة 71 — 72 ، و 7.310 سنة 63 — 64) .

وإذا نظرنا إلى هذه الأرقام من زاوية تكوين الاعتراف ، فائناً سنلاحظ أن

الاتجاه الادبي ما زال هو المتفاوت ، على الرغم مما طرأ من تحسن نسبي ، في السنوات القليلة الماضية ، في نسبة المتوجهين الى الكليات والمعاهد العلمية (تشكل هذه النسبة حاليا 32٪ بدل 22٪ سنة 67-68).

على ان ارتفاع عدد طلبة التعليم العالى انما يرجع في الحقيقة الى تضخم حجم الملتحقين بكلية الحقوق ، وعلومن ان نسبة هامة من زبائنها موظفون يحضرون بعض الشهادات لتحسين وضعهم . (قد ترتفع هذه النسبة الى 50٪) . لقد بلغ عدد المسجلين في كلية الحقوق هذه السنة (72-73) : 8.912 طالبا (أى حوالي 40٪ من مجموع طلبنة التعليم العالى) ، وذلك في مقابل 5.448 في كلية الآداب و 1199 في كلية العلوم و 2.112 في كلية الطب ، والباقي في المعاهد الاخرى : المهدية للمهندسين ، محمد الاحصاء ، القروريين ، الخ ..

ومهما يكن ، فإن ارتفاع نسبة المتوجهين اتجاهها ادبيا من بين طلبنة التعليم العالى ، لا يرجع بطبيعة الحال — الى رغبة هؤلاء الطلاب ، ولا الى مجز من جانبهم عن السير في الاتجاه العلمي . ان ذلك يعود ، اولا واخيرا ، الى «سياسة» التوجيه المتبعة في السلك الثانوى ، وهى سياسة تعكس — لا رغبة — المسؤولين في تكثير طلاب الكليات النظرية ، التي هي دوما مصدر «ازعاج» ، بل تعكس عجزا خطيرا في ميدان التجهيز والتاطير العلميين ، في الثانوى والعلالى ، سواء بسواء .

* * *

ويعد ، فماذا يمكن ان تستخلصه ، من نتائج اولية ، من هذا العرض السريع الذى قدمناه عن حال الاطر العاملة في مؤسساتنا التعليمية ؟ لعل أول ما يثير الانتباه هو أنه — على الرغم من مرور 18 سنة على استقلال المغرب — ما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق المغربية في تعليمينا الثانوى والعلالى .

لقد رأينا قبل أن ما يقرب من 50 % من العاملين في مدارسنا الثانوية هم أجانب (نفس النسبة في التعليم العالي) ، وبعبارة أخرى أن المغربية الشاملة لم تعلمنا الثانوي تتطلب حالياً تمويضاً 6.127 مدرساً أجنبياً (9985 في السلك الأول و 2.142 في السلك الثاني) (6)

هذا إذا اقتصر طموحنا على المغربية فقط ، اي على مجرد تمويض الأجانب باللغة . أما إذا أردنا قصر العمل في مدارسنا الثانوية على الأسلفة فقط (دون المعلمين) فسيتحتم علينا إعادة ما لا يقل عن 3.500 معلم مغربي إلى المدارس الابتدائية وتمويلهم بنحو 3.100 أستاذ مغربي للسلك الأول ونحو 400 أستاذ مغربي للسلك الثاني . وبإضافة هذا العدد إلى حاجيات المغربية — المذكورة آنفاً — يتضح لنا أن تعليمنا الثانوي يعني على صفر حجمه — من عجز في الإطار المغربي يقدر بما لا يقل عن 7.000 أستاذ للسلك الأول ، و 2.500 أستاذ للسلك الثاني . (نقصد الأساتذة المؤهلين على المؤهلات التي تسمح لهم — قانونياً على الأقل — بالانتساب إلى أحد المليكتين) .

وإذن ، فإن «ميدا» تكوين الأطر ومغريتها ، قد أفسر طوال 18 سنة الماضية على استقلال المغرب ، عن عجز في أساتذة الثانوي يقدر بما لا يقل عن 9.500 أستاذ . وإذا ذكرنا ما أشرنا إليه آنفاً من أن مجموع العاملين في مدارسنا الثانوية لا يتعدي 13.096 مدرساً ، أدركنا هول الكارثة . . . إن نسبة العجز تفوق حالياً 72 % (7) .

قد تكون مشتبئين في الطلب إذا كنا ننتظر من «سياستنا» في تكوين الأطر أن تنتج ما يجب أن تنتج مائة في المائة . ولذلك يصبح التنازل قليلاً — بنسبة 6 % مثلاً — شيئاً «معقولاً» و «واقعاً» . ومع ذلك فالتنازل سينجذب ان «المجمود» الذي بذل في ميدان تكوين الأطر للتعليم — والتعليم وحده — لم يستقر إلا عن ثلت الحاجيات ، مثله في ذلك ، مثل «المجمود» المبنول في

ميدان «تعليم التعليم» ، الذي لم ينفع سوى الثالث أيضا ... وأذن ، أفلأ يمكنه هذا دليلا ساطعا ، على فشل نظامنا التعليمي وعدم صلاحيته ككل ؟ .

لعل في الفصل القادم ما سيلقى مزيدا من الأضواء على هذه الحقيقة التي يعترف بها الجميع : آباء وأبناء ، مسؤولين وغير مسؤولين .

ملاحظة : جميع الاحصائيات الواردة في هذا المقال ، احصائيات رسمية مستقاة من مطبوعات التصميم الخامس الحالي ، ونشرات مصلحة الاحصاء والخريطة المدرسية التابعة لوزارة التعليم .

- (1) التصميم الثاني (58 - 59) والخامس الاول (60 - 64) والثالث (65 - 67) والخامس الثاني (68 - 72) والخامس الثالث الحالي (73 - 78) .
- (2) تحدد الاوساط الرسمية حاليا سن الدراسة الابتدائية ، وبالتالي مقدمة التعليم ما بين 7 سنوات و 11 سنة .
- (3) أن الاحصائيات الرسمية لا تقدم نسبة الذين ينادرون قسم الشهادة الثانوية ، وقسم البكالوريا بدون شهادة . ومن الصعب تقديرها نظريا لكن امتحانات الشهادتين لا تخص الرسميين وحدهم ، اي المتنعين الى مدارس ، بل يشارك فيها عدد كبير من المرشحين الاحرار .
- (4) مقارنة نظرية فقط ، لانها لا تدخل في حسابها التكرار .
- (5) يبلغ عدد العاملين في التعليم التقني 527 مدرسا ، وفي الرياضة البنية 1162 . وبذلك يكون مجموع رجال التعليم في الثانوي 14.785 . أما موظفو الادارات المدرسية فيبلغ عددهم 5.715 ، مما يرفع مجموع العاملين في مدارستنا الثانوية الى 20.500 رجل وامرأة .
- (6) ذلك بقطع النظر عن الحاجيات التي يتطلبها توسيع حجم التعليم الثانوي ، وهي حاجيات سردداد ضخمة اذا نحن علمنا على تعليم التعليم الابتدائي وقول نسبة ملائمة من تلامذته في الشالوی) .
- (7) معنى هذا ان المغيرة الشاملة لن تتحقق ، اذا سارت الامور بنفس الوتائر السابقة واللحالية ، الا بعد 36 سنة اي حوالي سنة 2010 !